المصدر: وكالة عمون الالكترونية
التاريخ : ١٢ اكتوبر ٢٠٠٩

# جرائم تقرير غولدستون ومحمود عباس وما هو المطلوب الآن ( ١- ٢ ).. أ.د محمد الحموري

التقرير اكد ان جميع السكان في غزة كانوا اهدافا للجيش الاسرائيلي ومثل هذه الجرائم يختص بنظرها والحكم فيها القضاء الدولي

يظل عباس مسؤولا حتى لو وافقت الدول العربية معه على طلب التأجيل، لان السلطة التي يرئسها هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين

لو تم التصويت على التقرير فإن المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية سيضطر لاصدار مذكرات بتوقيف المتهمين من القادة الاسرائيليين ومحاكمتهم

التأجيل يعطي امريكا واسرائيل الفرصة لتمارسا ضغوطهما على الدول الاعضاء في مجلس حقوق الانسان والنتيجة افلات اسرائيل من الادانة والعقاب

غولدسون: السلطة الفلسطينية مكنت اسرائيل من الافلات من الادانة الدولية

أ. د. محمد الحموري

تمهيد وتقديم:

(٢٠٠٩/١٠/١٣)

من حق كل عربي أن يستوقفه ملياً القرار الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان بتأجيل التصويت على ما ورد في تقرير غولدستون لستة أشهر مقبلة. ذلك أن التقرير ينطق بحقيقة ما وقع على غزة والشعب الفلسطيني فيها من جرائم إسرائيلية، منصفاً بذلك، وفي كثير من جوانبه، الحق الفلسطيني.

وترجع أهمية التقرير أن الذي تولت إعداده بعثة - لجنة - تتكون من خبراء دوليين برئاسة قاض يهودي من جنوب إفريقيا هو ريتشارد غولدستون، الذي كان قد عمل قاضياً بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، ومدعياً عاماً للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

أما الأعضاء الثلاثة الآخرون في البعثة - اللجنة - فهم، الأستاذة الجامعية كريستين تشينكين، أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والسيدة هيناجيلاني، المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان والممثلة الخاصة سابقاً للأمين العام للأمم المتحدة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعقيد ديزموند ترافيرس، وهو ضابط سابق في قوات الدفاع الإيرلندية وعضو مجلس إدارة معهد إدارة التحقيقات الجنائية الدولية.

والغاية من التقرير الذي تم إعداده من قبل البعثة - اللجنة - بتكليف دولي، هي التحقق مما إذا كانت إسرائيل قد ارتكبت جرائم دولية واستخدمت أسلحة محرمة دولياً ضد شعب غزة.

يقع التقرير في (٥٧٥) صفحة، ومقسم إلى (٣١) فصلاً، ويتضمن سرداً تفصيلياً لما حدث من وقائع أثناء الحرب على غزة، ويبين ما يعتبر جرائم من هذه الوقائع، مع بينات وأدلة على كل جريمة، ومدى انتهاك إسرائيل للقواعد الدولية، واستهتارها بحق الأفراد المدنيين ومؤسساتهم المدنية، ونوع الأسلحة والمتفجرات التي استعملت في ارتكاب هذه الجرائم.

وقد كان التقرير واضحاً في مطالبته بمحاسبة إسرائيل أمام العدالة الدولية لارتكابها جرائم حرب وإبادة في غزة، واستخدامها لأسلحة يعاقب عليها القانون الدولي، وحدد (٣٦) حالة واضحة المعالم والبينات ارتكب فيها الجيش الإسرائيلي جرائم حرب ومارس القتل العشوائي في غزة، من دون تفرقة بين أهداف مدنية وأهداف عسكرية، وأكد أن جميع السكان في غزة كانوا أهدافاً للجيش الإسرائيلي، ومثل هذه الجرائم يختص بنظرها والحكم فيها القضاء الدولي، والقضاء الوطني للدول التي تنص قوانينها على اختصاص محاكمها بنظر جرائم الحرب.

وترجع الأهمية الكبرى للتقرير، إلى أنه كان من شأنه، لو تم إقرار ما ورد فيه من توصيات، إحالة قادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية بجرائم واضحة، وبينات وأدلة عليها تقطع بارتكابها، وما يسند هذه الإحالة إلى المحكمة من أسس وقواعد محددة في القانون الدولي. وما كانت هذه الإحالة يمكن أن تحدث عن طريق مجلس الأمن بسبب حق الفيتو الأمريكي، في حين أنه ليس لأي دولة حق الفيتو في مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا المجال فإن البند السابع من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٥٠/٦٠) تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ نص على أن يتكون مجلس حقوق الإنسان من أعضاء يمثلون (٤٧) دولة، يخصص لمجموعة الدول الإفريقية (١٣) عضواً، ولمجموع الدول الآسيوية (١٣) عضواً، ولمجموعة الدول اللاتينية والكاريبي (٨) أعضاء، ولمجموعة دول أوروبا الشرقية (٦) أعضاء، ولمجموعة دول أوروبا الغربية وباقي دول العالم (٦) أعضاء. ويتم انتخاب الدول الأعضاء في المجلس لمدة ثلاث سنوات، بقرار يصدر بالأغلبية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب تصويت سري مباشر.

قرار سياسي

أما القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بتأجيل النظر بتقرير غولدستون، فهو قرار سياسي، شأنه في ذلك شأن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن هذا التأجيل، حرم الشعب الفلسطيني من إحالة جرائم إسرائيل إلى محكمة وظيفتها الأساسية نظر مثل تلك الجرائم الواردة في التقرير هي محكمة الجنايات الدولية.

على أن قرار التأجيل لا ينفي ما ورد في التقرير من جرائم إرتكبها قادة إسرائيل في غزة، كما لا ينتقص من صدقية الأدلة والبينات الدامغة التي تثبت هذه الجرائم.

وحيث أن البينات والأدلة الواردة في التقرير تؤكد مقارفة القيادات الإسرائيلية المدنية والعسكرية لتلك الجرائم، فإن ما ورد في التقرير لو عرض على أي قضاء له اختصاص بنظر الجرائم الواردة فيه، فإن الأدلة والبينات سوف تؤكد قناعة أولية ومنذ البداية لدى هذا القضاء تجعله يصدر قراراً بتوقيف المتهمين بتلك الجرائم إلى حين إصدار الحكم النهائي. وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى تواطؤ عدد من الجهات لتأجيل نظر مجلس حقوق الإنسان بما ورد في التقرير.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وما دامت إسرائيل والمسؤولون فيها محلاً للإتهام في التقرير، فإن التواطؤ يكون قد صدر من جهات أخرى لتحقيق مصلحة إسرائيل وحدها من دون غيرها.

وأول هذه الجهات هي أمريكا ومن يأتمر بأمرها، وهذه الأمريكا أصبحت تخضع فعلاً وتستجيب للضغط الإسرائيلي، ولكل ما يحقق مصلحة إسرائيل، وبالتالي فهي وإسرائيل في خندق واحد، رغم أن العديد من الدول العربية تقبل بهذه الأمريكا كوسيط في الموضوع الفلسطيني وهي تعلم انحيازها الواضح لإسرائيل.

لكن الطرف المتواطئ الآخر، هو طرف فلسطيني، الذي ظهر أمام الجهات الدولية بأنه يمثل الشعب الفلسطيني، وتحديدا السيد محمود عباس الذي مارس صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية وكذلك دائرته الضيقة في هذا المجال.

وإذا كان السيد عباس يدّعي، كعذر لما قام به، أن القرار بالتأجيل قد تم اتخاذه بموافقة الدول العربية، فإن هذا عذر أقبح من ذنب، فضلاً عن أنه غير صحيح، إذ أن تصريح وزير الخارجية المصري يوم ٢٠٠٩/١٠/٥ بأن مصر علمت بطلب التأجيل بعد اتخاذ القرار، وتصريح عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية قبله بأنه لا علم لديه بموضوع طلب التأجيل، يجعل السيد عباس غير صادق فيما صدر عنه، هذا فضلاً عن أنه يظل مسؤولاً حتى ولو وافقت الدول العربية معه على طلب التأجيل، لأن السلطة التي يرئسها، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحتى يتضح حجم المأساة التي لحقت بالقضية الفلسطينية وشعب فلسطين بسبب فعلة عباس وما ينبغي القيام به، نعرض ما يلي:

أولاً: أمثلة من جرائم الحرب الإسرائيلية التي أثبت تقرير غولدستون وقوعها على غزة، ومع ذلك قرر محمود عباس العفو عن الذي فارفها:

يقع التقرير، كما أسلفنا، في (٥٧٥) صفحة ومقسم إلى (٣١) فصلاً، وفي الجزء الأخير منه، هناك موجز تنفيذي يقع على (٣٧) صفحة يتضمن خلاصة لجميع الفصول. ويؤكد البند (١٦) من الموجز التنفيذي أن بعثة غولدستون وجدت أمامها عدداً كبيراً للغاية من الحوادث الجرمية التي وقعت في غزة، وتمكنت من التحقق من (٣٦) حالة جرمية منها، مبينة أن البعثة ترى أن ما ورد في التقرير يوضح الأنماط الرئيسية للانتهاكات التي حدثت. وحتى تتبين خطورة ما فعله عباس نورد فيما يلي نماذج من الانتهاكات وجرائم الحرب التي يوجب القانون الدولي معاقبة إسرائيل على اقترافها بحق الشعب الفلسطيني في غزة:

١- وفقاً للبند (٣٣)، دمرت إسرائيل مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي في غزة تدميراً كاملاً، وترفض البعثة الادعاء الإسرائيلي بأن المبنيين استخدما لأغراض عسكرية، وترى اللجنة أن إسرائيل شنت على المبنيين هجمات متعمدة رغم أنهما أهداف مدنية، وتؤكد أن ما قامت به إسرائيل يشكل إنتهاكاً للقانون الإنساني الدولي ... وتشير هذه الوقائع كذلك إلى ارتكاب خرق خطير يتمثل في التدمير الواسع النطاق للممتلكات، الذي لا تبرره ضرورة عسكرية والذي تم القيام به على نحو غير مشروع ومفرط.

٢- وفقاً للبندين (٣٣ و ٣٤)، شنت إسرائيل هجمات على مراكز الشرطة، وقتلت منهم (٢٤٠) شرطياً اضافة إلى أعداد من المدنيين المتواجدين بالقرب من هذه المراكز. وترى اللجنة أن أعمال الشرطة ذات طابع مدني، وترفض ادعاءات إسرائيل بالدور العسكري الحربي لهؤلاء، ولذلك فإن ما قامت به إسرائيل يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

٣- وفقاً للبند (٣٨)، شنت إسرائيل بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ هجمات على مجمع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة (الأونروا) الذي يتيح المأوى لما بين (٦٠٠ و ٧٠٠) شخص من المدنيين ويتضمن مستودعاً ضخماً للوقود، مستخدمة ذخائر عالية التفجير وذخائر الفسفور الأبيض، واستمر القصف الإسرائيلي لساعات متوا صلة، رغم تنبيهها بشكل كامل للأخطار التي أحدثتها، وتخلص البعثة إلى أن القوات المسلحة الإسرائيلية قد انتهكت ما يتطلبه القانون الدولي الإنساني.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٤- وفقاً للبندين (٣٩ و ٤٠)، قامت إسرائيل على نحو مباشر ومتعمد بمهاجمة مستشفى القدس في غزة، ومستودع سيارات الإسعاف المجاور، ومستشفى الوفاء في غزة، باستخدام الفسفور الأبيض، وخلصت البعثة بالاستناد إلى معلومات جمعتها إلى حدوث انتهاك للحظر المفروض على شن هجمات على المستشفيات المدنية. أي الحظر ا لذي تفرضه اتفاقيات جنيف«.

٥- وفقاً للبندين (٤١ و ٤٢)، شنت إسرائيل هجوماً بقصف مفترق طرق الفاخورة في منطقة جباليا بالقرب من مدرسة تابعة للأونروا كانت تأوي في ذلك الو قت (١٣٦٨) شخصاً، وترى البعثة أن هذا الهجوم كان عشوائياً، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأنه قد انتهك حق الحياة للمدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا في هذه الأحداث.

٦- وفقاً للبنود (٤٣-٤٦)، شنت القوات المسلحة الإسرائيلية هجمات مباشرة على (١١) هدفاً، تأكدت البعثة أن منها (١٠) أهداف مدنية تمثلت في منازل في منطقة السامونى جنوب مدينة غزة، ومنزل جمعت القوات الإسرائيلية المدنيين فيه وقصفتهم، وسبعة منازل بقف سكانها أمامها وهم يلوحون بالعلم الأبيض بناء على التعليمات الإسرائيلية للأهالي، ومنعت قوات إسرائيل في أغلب الحوادث إخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف

إليهم، وقصفت أحد المساجد أثناء صلاة المغرب مما أدى إلى قتل (١٥) شخصاً ... الخ، وبشكل متعمد على سكان مدنيين:

وتخلص البعثة، استناداً إلى الوقائع المتحقق منها في جميع الحالات المذكورة أعلاه، إلى أن سلوك القوات المسلحة الإسرائيلية، بشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين أي الذين تحميهم اتفاقية جنيف، وعلى ذلك فإنه ينشئ المسؤولية الجنائية الفردية أي مسؤولية شخصية لكل من خطط للقتل أو أمر به أو نفذه وهي تخلص أيضاً إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين يشكل انتهاكاً للحق في الحياة.

٧- ووفقاً للبنود (٥٠-٥٤)، تأكدت البعثة من قيام إسرائيل بتدمير بنية أساسية صناعية ووحدات لانتاج الأغذية ومنشآت مياه ووحدات لمعالجة الصرف الصحي، ومطحن الدقيق الوحيد، ومزارع الدجاج، واستخدمت القصف الجوي والقصف بقذائف الهاون والمدفعية والصاروخية لإحداث التدمير المنهجي الواسع النطاق للمباني المدنية والممتلكات والقتل، وعلى نحو يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني وبشكل متعمد وعن سبق إصرار، وخرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

٨- ووفقاً للبند (٥٥)، فإن البعثة تأكدت من أن القوات المسلحة الإسرائيلية أجبرت مدنيين فلسطينيين تحت تهديد السلاح على استخدامهم دروعاً بشرية وهم معصوبو الأعين ومقيدون بالسلاسل والأصفاد، وذلك بالمخالفة للقانون الدولي الإنساني، مما يجعل ما قام به الإسرائيليون جريمة حرب في القانون الدولي.

٩- وفقاً للبند (٦٧)، دمرت إسرائيل (٣٣٥٤) منزلاً تدميراً كاملاً، كما أصابت (١١١١٢) منزلاً بأضرار جزئية، وجميعها أهدافاً مدنية بحرم القانون الدولي الاعتداء عليها.

١٠- ما سبق هو مجرد أمثلة للجرائم التي أثبتها تقرير غولدستون وقرر السيد محمود عباس العفو عن مرتكبيها، أما باقي الجرائم فتتكفل بسردها باقي البنود، حيث يبلغ عدد بنود الموجز التنفيذي (١٣٠) بنداً، وهي جرائم يندى لها الجبين الإنساني.

www.ethraadl.com

ثانياً: المحاسبة الدولية التي يقترحها تقرير غولدستون لإسرائيل، ولماذا:

١- يؤكد البند (١١٧) من التقرير ضرورة إجراء التحقيقات مع المشتبه باقترافهم الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في غزة، وتقديمهم للمحاكمة، لارتكابهم انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من أجل منع نشوء جو قوامه الإفلات من العقاب، وعلى الدول بموجب القانون الدولي واجب التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢- كما يؤكد مطلع البند (١٢١) أن قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، يتطلب التحقيق مع الأفراد العسكريين ومحاكمتهم عند إقدامهم على الانتهاكات الخطيرة، وبموجب القانون الدولي فإن إجراءات التحقيق والمحاكمة ينبغي أن تتسم بالامتثال لمعايير النزاهة والاستقلالية والاستعجال والفعالية.

٣- ومن خلال سرد التقرير لوقائع كثيرة ومحددة تؤكد عدم صدقية ونزاهة التحقيق الذي تقوم به إسرائيل فيما يقع على الفلسطينيين، أورد عجز البند (١٢١) من التقرير النص التالي:

وتؤكد البعثة أن نظام التحقيق الإسرائيلي ... لا يمتثل لمبدأي النزاهة والاستعجال في التحقيقات المسلم بها دولياً.

٤- وتعزيزاً لما ورد في عجز البند (١٢١) أورد التقرير النص التالي في البند (١٢٢):

وتخلص البعثة إلى أنه توجد شكوك جدية حول استعداد إسرائيل لإجراء تحقيقات بطريقة نزيهة ومستقلة وعاجلة على نحو ما يتطلبه القانون الدولي. ومن رأي البعثة أيضاً أن النظام الإسرائيلي على وجه الإجمال يتصف بصفات تمييزية متأصلة فيه تجعل من سبل نيل العدالة أمام الضحايا الفلسطينيين أمراً بالغ الصعوبة.

٥- وبالنظر إلى عدم ثقة بعثة غولدستون بنزاهة وسلامة أي تحقيق تجريه إسرائيل في موضوع جرائم غزة، وعدم إمكانية الحصول على عدالة للحق الفلسطيني فيها، فإن التقرير يطالب المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤوليته في تقديم المسؤولين عن جرائم غزة إلى القضاء الدولي كسبيل متاح، وتعويض المتضررين عما لحق بهم من أضرار، عندما نص البندان

(١٢٧ و ١٢٨) على ما يلي:

في سياق القدر المتزايد من عدم استعداد إسرائيل لفتح تحقيقات جنائية تمتثل للمعايير الدولية، فإن البعثة تدعم الاعتماد على الولاية العالمية كسبيل متاح أمام الدول للتحقيق في انتهاكات أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بارتكاب خروق خطيرة، ولمنع الإفلات من العقاب، وللنهوض بالمسؤولية الدولية ... ويتعين على المجتمع الدولي أن يتيح آلية إضافية أو بديلة للتعويض عن الأضرار أو الخسائر التي تكبدها المدنيون الفلسطينيون أثناء العمليات العسكرية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ثالثاً: الآثار الخطيرة لقرار محمود عباس بتأجيل إصدار مجلس حقوق الإنسان لقرار بشأن التقرير:

إن تأجيل إصدار مجلس حقوق الإنسان لقرار بشأن تقرير غولدستون يعني ما يلي:

١- إن كلاً من إسرائيل وأمريكا كانت على ثقة بأنه لو تم التصويت على ما ورد في التقرير لكان المجلس قد أصدر قراراً ضد إسرائيل، مما يعني تنفيذ التوصية الواردة في هذا التقرير بإحالة الجرائم الإسرائيلية في النهاية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي اضطرار المدعي العام لهذه المحكمة اصدار مذكرات بتوقيف المتهمين من القادة الإسرائيليين تمهيداً لمحاكمتهم، بموجب الأدلة والبينات القاطعة في التقرير. ولثقة إسرائيل وأمريكا بأن التصويت في مجلس حقوق الإنسان من شأنه أن يحصل على أغلبية لصالح التقرير، استجاب الطرف الفلسطيني للضغوطات وطلب من مندوب باكستان إرجاء النظر في التقرير لستة أشهر أخرى على النحو الذي حدث.

٢- إن تأجيل نظر مجلس حقوق الإنسان في التقرير لستة أشهر مقبلة، يعني إفادة إسرائيل من فتور حماس الدول الأعضاء لموضوع غزة من ناحية، ومن ناحية أخرى، تمكين الرأي العام العالمي من النسيان التدريجي لما قامت به إسرائيل، وفقدان الموضوع للأولوية ا لتي تحيط به الآن، خاصة وأن المستجدات الساخنة التي تحدث على الساحة الدولية كل يوم، قد يكون لها الأولوية لاحقاً. ومن ناحية ثالثة، وهذا هو الأهم، إعطاء الفرصة لأمريكا وإسرائيل لممارسة ضغوطهما على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، لتكون النتيجة إفلات إسرائيل من الإدانة والعقاب. وهذا ما أكده ريتشارد فولك مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وهو يهودي أيضاً، عندما قال إن السلطة الفلسطينية مكنت إسرائيل من الإفلات من الإدانة الدولية.

٣- وحتى الطلب الذي تقدمت به ليبيا إلى مجلس الأمن لعرض موضوع التقرير عليه وتحمست له السلطة الفلسطينية لتغطية سلوكها المشين، فإن ذلك لن يجد نفعاً، لأن أمريكا في النهاية سوف تستخدم حق الفيتو، وتمنع صدور قرار ضد إسرائيل. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تم تكليف المجموعة العربية لعرض التقرير عليها والوصول إلى قرار بحيل الجرائم الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإنني أخشى أن يكون من باب امتصاص نقمة الشارع العربي.

وفي المحصلة: إذا كان غولدستون اليهودي الصهيوني قد هزته جرائم إسرائيل في غزة، وطالب المجتمع الدولي، ممثلاً بمجلس حقوق الإنسان، مباشرة الإجراءات الجنائية الدولية بحق قادة إسرائيل، فهل يمكن أن يكون هناك ما هو أكثر خطورة على حقوق الشعب الفلسطيني من قرار محمود عباس الذي اتخذه لإفلات إسرائيل من العقاب والمسؤولية الجنائية الدولية !!! .

www.ethraadl.com